

في كلمة السعودية التي ألقاها عبر الاتصال المرئي أمام أعمال الدورة الـ «76» للجمعية العامة للأمم المتحدة

الملك سلمان: ملتزمون بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

السلام هو الخيار الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط عبر حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية

مبادرة السلام في اليمن التي قدمتها الرياض في مارس الماضي كفيلة بإنهاء الصراع وحقق الدماء
إيران دولة جارة ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأولية معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة

لمعاناة الشعب اليمني الشقيق، وللأسف ما تزال ميليشيات الحوثي الإرهابية ترفض الحلول السلمية، وتراهن على الخيار العسكري للسيطرة على المزيد من الأراضي في اليمن، وتعتدي بشكل يومي على الأعيان المدنية في داخل المملكة، وتهدد الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة الدولية، وتستخدم ميليشيات الحوثي معاناة الشعب اليمني، وحاجته الملحة للمساعدة الإنسانية، والمخاطر الناتجة عن تهالك الناقله صافر، أوقاً للمساومة والابتزاز».

وأوضح «إيران دولة جارة، ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأولية معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة، والتمهيد لتحقيق تطورات شعوبنا في إقامة علاقات تعاون مبنية على الالتزام بمبادئ وقرارات الشرعية الدولية، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ووقفها جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية التي لم تجلب إلا الحرب والدمار والمعاناة لجميع شعوب المنطقة».

وشدد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وقال «من هذا المنطلق تدعم المملكة الجهود الدولية الهادفة لمنع إيران من تطوير سلاح نووي، وتعبر عن بالغ قلقها من الخطوات الإيرانية المناقضة لالتزاماتها والمتعارضة مع ما تعلنه إيران دوماً من أن برنامجها النووي سلمي».



العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز

جميع أطرافه».

أكد العاهل السعودي على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، عبر حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وتابع «إن مبادرة السلام في اليمن، التي قدمتها المملكة في مارس الماضي، كفيلة بإنهاء الصراع وحقق الدماء ووضع حد

ذلك في جهود المملكة لرعاية اتفاق بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومساهمتهما الفاعلة في مجموعة أصدقاء السودان، ودعمنا للعراق في جهوده الرامية لاستعادة عافيته ومكانته».

وأضاف «كما تدعم المملكة بقوة الجهود الرامية لحل سلمي ملزم لمشكلة سد النهضة بما يحفظ حقوق مصر والسودان المائية، والحلول السلمية برعاية الأمم المتحدة لأزمات ليبيا وسوريا، وجميع الجهود الرامية لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، وتطلعات الشعب الأفغاني وضمان حقوقه

الترام المملكة الدائم بمبادئ وقرارات الشرعية الدولية واحترام السيادة الوطنية لجميع الدول

سياستنا الخارجية تولي أهمية قصوى لتوطيد الأمن والاستقرار ودعم الحوار والحلول السلمية

ندعم بقوة الجهود الرامية لحل سلمي ملزم لمشكلة سد النهضة بما يحفظ حقوق مصر والسودان المائية

الرياض - «وكالات»: أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، التزام المملكة الدائم بمبادئ وقرارات الشرعية الدولية، واحترام السيادة الوطنية لجميع الدول، وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وكذلك أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، واستمرارها في التصدي للفكر المتطرف القائم على الكراهية والإقصاء، ولمارسات الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية التي تدمر الإنسان والأوطان.

وجدد في كلمة المملكة التي ألقاها الأربعاء عبر الاتصال المرئي، أمام أعمال الدورة الـ (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حرص المملكة على تعافي الاقتصاد العالمي، وهو ما يتجلى في الجهود الرائدة التي بذلتها، بالتعاون مع شركائها في تحالف أوبك بلس، وفي إطار مجموعة العشرين، لمواجهة الآثار الحادة التي نجمت عن جائحة كورونا، وذلك لتعزيز استقرار أسواق البترول العالمية وتوازنها وإمداداتها، على نحو يحفظ مصالح المنتجين والمستهلكين.

وقال حسب ما ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس»: إن «السياسة الخارجية للمملكة تولي أهمية قصوى لتوطيد الأمن والاستقرار، ودعم الحوار والحلول السلمية، وتوفير الظروف الداعمة للتنمية والمحقة لتطلعات الشعوب نحو غد أفضل، في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم أجمع، ويتجلى

التحالف ينفي تلقي معلومات عن وقوع ضحايا مدنيين بغارة في شبوة



المتحدث باسم قوات التحالف في اليمن العميد الركن تركي المالكي

وقواعد العرفية، كما يطبق أفضل الممارسات الدولية بقواعد الاشتباك، ويعمل على تطوير قواعد الاشتباك بصفة دائمة وبما يتناسب مع بيئة العمليات، ولم يكن هناك أي ادعاءات بوجود حوادث عرضية خلال الـ 14 شهراً الماضية، ما يؤكد احترام وتطبيق التحالف للقانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتجنب المدنيين للأضرار الجانبية، في الوقت الذي مارست فيه قيادة التحالف أعلى درجات ضبط النفس أمام إطلاق الميليشيا الحوثية لمئات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة المفخخة باتجاه الأعيان المدنية والمدنيين بالمدن السعودية، ولم يتم استهداف القدرات الحربية وكذلك القيادات الإرهابية بعد اتخاذ الميليشيا للمدنيين والأعيان المدنية دروع بشرية لتجنب استهداف التحالف».

واختتم العميد المالكي تصريحه بالتعبير عن أسفه الشديد لربط هذا الادعاء بالتحالف في بيان الأمم المتحدة عن جريمة إعدام الميليشيا الحوثية لـ 19 مدنيين يمنيين أحدهم قاصر بالعاصمة صنعاء.

«وكالات»: صرح المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العميد الركن تركي المالكي، بأن قيادة القوات المشتركة للتحالف تابعت بيان المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفن دوجاريك، بشأن إعدام الميليشيا الحوثية لـ 19 مدنيين يمنيين أحدهم قاصر بالعاصمة صنعاء، وما تضمنه من ادعاء على التحالف بوقوع 6 ضحايا مدنيين في محافظة شبوة اليمنية نتيجة غارة جوية نفذها التحالف.

ووفقاً لصحيفة عكاظ السعودية، أكد المالكي أنه لم يتلقى أي تنسيق أو معلومات من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن عن هذا الادعاء كما هو معناد بالآلية التنسيقية وفي مثل هذه الحالات، ولم يرد أي معلومات عن هذه الغارة، مؤكداً أن التحالف ينظر في الادعاء بجديّة ويتخذ الإجراءات اللازمة والضرورية للتحقق مما ورد فيه، وإعلان نتائجه من خلال إحالته إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث.

وقال إن «التحالف يطبق أعلى معايير الاستهداف بعملياته العسكرية وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني

أمريكا تقدم مساعدات إضافية لليمن بأكثر من 290 مليون دولار



وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن

وتدعو إلى إنهاء كل المعوقات والعقبات البيروقراطية»، وحث بلينكن المانحين على تنفيذ التزاماتهم في أقرب وقت ممكن.

«وكالات»: قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الأربعاء، إن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات إنسانية إضافية لليمن بأكثر من 290 مليون دولار.

وأضاف في بيان «لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة للفئات الأكثر عرضة للمخاطر في اليمن،

المغرب يوقف أربعة للاشتباه بانتماهم إلى «داعش»



عنصر من الأمن الوطني المغربي

الذي يجريه المكتب المركزي للأبحاث القضائية تحت إشراف النيابة العامة المكلفة بقضايا الإرهاب والتطرف». ومنذ العام 2002 فكتت الشرطة المغربية أكثر من ألفي خلية «إرهابية» وأوقفت أكثر من 3500 شخص في إطار قضايا مرتبطة بـ«الإرهاب» وفق أرقام وفرها المكتب المركزي للأبحاث القضائية في فبراير.

بخلقية إرهابية، حيث تم اختيار أحد الضحايا كهدف وشيك لعملية القتل بسبب اشتغاله في مرافق ذات منفعة عامة». وأشار البيان إلى أنه «بتواصل حالياً إيداع جميع الموقوفين في إطار هذه الخلية الإرهابية، البالغ عددهم إلى حد الآن سبعة أشخاص، تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي

في الأوتة الأخيرة»، وأسفر هجوم في نهاية أغسطس الماضي عن مقتل مئة أفغاني و13 جندياً أمريكياً وبريطانيين. وفي 14 سبتمبر، أعلنت السلطات المغربية أنها أوقفت في مدينة الرشيدية في جنوب شرق البلاد ثلاثة أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى الخلية نفسها، كانوا يخططون «لارتكاب جنایات ضد الأشخاص

الذي اختاروا له اسم +جماعة التوحيد الإسلامي بالمغرب+». كما أعلن أعضاء هذا التنظيم رغبتهم في «التجنيد والاستقطاب للالتحاق ولاية خراسان، باعتبارها ملاذاً جديداً للتنظيمات الإرهابية» في أفغانستان. كما عبروا عن «مناصرتهم ومباركتهم للعمليات الإرهابية التي استهدفت مطار العاصمة الأفغانية

الرباط - «وكالات»: أعلنت السلطات المغربية الأربعاء توقيف أربعة أشخاص للاشتباه في انتمائهم إلى خلية «إرهابية» تابعة لتنظيم داعش تم تفكيكها منتصف سبتمبر في جنوب المملكة.

وأوضح المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في المغرب في بيان أن «أعضاء هذه الخلية الإرهابية كانوا بصدد التحضير للقيام بعمليات إرهابية فوق التراب الوطني، حددوا لها كأهداف تتمثل في مهاجمة منشآت أمنية وعسكرية، واستهداف قائمة محددة لموظفين يشتغلون في مرافق أمنية وعسكرية وإدارات عمومية باستخدام أسلوب الإرهاب الفردي، إما بواسطة التسميم أو التصفية الجسدي».

ولم يحدد النص مكان توقيفهم الذي جرى في 16 و20 و22 سبتمبر الجاري. وأضاف المصدر أن المعلومات الأولية للبحث الذي يواصله المكتب المركزي للأبحاث القضائية على خلفية تفكيك هذه الخلية الإرهابية، تشير إلى أن أعضاءها «يابعوا الأمير المزعوم لتنظيم +داعش+ وانخرطوا في حملة استقطاب وتجنيد لفائدة تنظيمهم الإرهابي

سعيد يعلق العمل بمعظم فصول الدستور



الرئيس التونسي قيس سعيد

تونس - «وكالات»: أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد الأربعاء قراراً بإلغاء العمل بأغلب فصول الدستور الحالي، وهي الفصول التي تخص تنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتكليف لجنة لإعداد التعديلات والإصلاحات السياسية اللازمة.

وأصدرت الرئاسة بياناً أعلنت فيه إبقاء العمل فقط على توطئة الدستور الذي صدر في 2014 والباب الأول المتعلق بالمبادئ العامة والباب الثاني المرتبط بالحقوق والحريات. وأضافت أن رئيس الجمهورية سيتولى إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي.

ومثل هذه الخطوة كانت متوقعة حيث لمح الرئيس منذ اعتلائه سدة الرئاسة في 2019، مراراً إلى إصلاحات تحوم حول النظام السياسي والقانون الانتخابي. ومع تجميده البرلمان يكون قيس سعيد قد مهد فعلياً لإصلاحات سياسية مرتقبة. وأصدر اليوم سعيد قراراً بمواصلة تعليق جميع اختصاصات البرلمان المجدد ورفع الحصانة عن نوابه وإلغاء المنح والامتيازات المسندة لرئيس البرلمان وجميع الأعضاء.